

انقلاب في ميانمار يطيح بالديمقراطية و«حقوق» الروهينغا

إدانة دولية واسعة للجيش رغم تعهده بتسليم السلطة للمدنيين



مسار الديمقراطية مهدد في ميانمار

(اسيان)، وميانمار من أعضائها، إلى الحوار والمصالحة والعودة إلى الوضع الطبيعي"، بينما في بانكوك اشتبكت الشرطة مع مجموعة من النشطاء المؤيدين للديمقراطية أمام سفارة ميانمار. وقال مسؤول في الحكومة التابالندية عن أحداث ميانمار إنها "شأن داخلي"، وهو نهج عدم تدخل تبعته ماليزيا والفلبين أيضا. ونذّر رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال الإثنين "بشدة" في تغريدة بالإنقلاب مطالباً بالإفراج عن "جميع الذين اعتقلوا بشكل غير قانوني". وكتب ميشال في تغريدة "أدين بشدة الانقلاب في بورما وادعو العسكريين إلى الإفراج عن جميع الذين اعتقلوا بشكل غير قانوني أثناء مدهامات في أنحاء البلاد. يجب احترام نتيجة الانتخابات واستعادة العملية الديمقراطية". واعتبر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في تغريدة أيضاً أن "شعب ميانمار يريد الديمقراطية. والاتحاد الأوروبي معه".

المؤسسة العسكرية أن تكون لديها سيطرة جزئية على السياسة في ميانمار. وأكد المحلل السياسي سو ميينت أونج أن الجيش قام بكل ما بوسعه لمنع رانغون ويشغل منصب نائب الرئيس الحالي رئيساً مؤقتاً للبلاد لمدة عام، وهو منصب فخري إلى حد بعيد. وباتت السلطات "التشريعية والإدارية والقضائية" بيد الجنرال مين أونج هليينغ، الذي أصبح عملياً يملك شبة كامل السلطات. وهذا الانقلاب الذي أثار موجة تنديد دولية عارمة، ليس الأول: فمُنذ استقلالها عام 1948، حكمت ميانمار أنظمة عسكرية لقرابة خمسين عاماً. وحصل انقلابان في عامي 1962 و1988. ووضع المجلس العسكري الدستور الحالي عام 2008. قيل أن يسلم السلطة تدريجياً إلى المدنيين بعد ثلاثة أعوام. ويعطي الدستور للجيش الحق في السيطرة على ثلاث وزارات أساسية هي الداخلية والدفاع والحدود، ما يضمن

بين الحكومة المدنية والعسكريين الذين يتمتعون بنفوذ كبير جداً في البلاد. وأصبح الجنرال ميينت سوي، الذي كان يدير القيادة العسكرية النافذة في رانغون ويشغل منصب نائب الرئيس الحالي رئيساً مؤقتاً للبلاد لمدة عام، وهو منصب فخري إلى حد بعيد. وباتت السلطات "التشريعية والإدارية والقضائية" بيد الجنرال مين أونج هليينغ، الذي أصبح عملياً يملك شبة كامل السلطات. وهذا الانقلاب الذي أثار موجة تنديد دولية عارمة، ليس الأول: فمُنذ استقلالها عام 1948، حكمت ميانمار أنظمة عسكرية لقرابة خمسين عاماً. وحصل انقلابان في عامي 1962 و1988. ووضع المجلس العسكري الدستور الحالي عام 2008. قيل أن يسلم السلطة تدريجياً إلى المدنيين بعد ثلاثة أعوام. ويعطي الدستور للجيش الحق في السيطرة على ثلاث وزارات أساسية هي الداخلية والدفاع والحدود، ما يضمن

استيلاء الجيش على السلطة. ويعطل الانقلاب مسار سنوات من الجهود المدعومة من الغرب لإرساء الديمقراطية في ميانمار، التي كانت تعرف سابقاً باسم بورما. وجاء تحرك الجيش قبل ساعات من موعد انعقاد البرلمان للمرة الأولى منذ الفوز الساحق لحزب الرابطة الوطنية في الانتخابات التي أجريت في الثامن من نوفمبر والتي اعتبرت بمثابة استفتاء على الحكم الديمقراطي الوليد لسو تشي. وفاز حزب سو تشي بنسبة 83 في المئة من الأصوات في ثاني انتخابات فقط تجرى منذ أن وافق مجلس عسكري على تقاسم السلطة في 2011. وقوبلت انتخابات نوفمبر ببعض الانتقادات في الغرب بسبب حرمان الكثير من الروهينغا من حقوقهم، لكن مفضوية الانتخابات رفضت شكواي الجيش بخصوص حدوث تزوير. ويأتي الانقلاب الذي نفذته الجيش بعد سنوات من تقاسم السلطة بالغ الحساسية

عطل الانقلاب العسكري الذي شهدته ميانمار الإثنين، مسار سنوات من الجهود المدعومة من الغرب لإرساء الديمقراطية في هذا البلد المضطرب، ما أثار مخاوف دولية واسعة من انتكاسة هذا المسار رغم تعهد الانقلابيين بتسليم السلطة إلى المدنيين بعد إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

بأنهم الأقلية الأكثر اضطهاداً في العالم. وتواجه أقلية الروهينغا المسلمة، حملة عسكرية وحشية في ولاية "أراكان" الغربية في ميانمار، ولجأ أكثر من 1.2 مليون منها إلى منطقة "كوكس بازار"، جنوب شرق بنغلاديش. وفي أغسطس 2017، أطلق جيش ميانمار وميليشيات بوذية متطرفة، حملة عسكرية دامية بحق الروهينغا، وصفتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة آنذاك بأنها "تطهير عرقي". وتعتبر حكومة ميانمار، الروهينغا "مهاجرين غير نظاميين" من بنغلاديش. ومنذ 25 أغسطس، شن الجيش في ميانمار وميليشيات بوذية متطرفة حملة عسكرية ومجازر وحشية ضد الروهينغا في أراكان. وأسفرت الجرائم المستمرة عن لجوء قرابة مليون شخص إلى بنغلاديش، وفق الأمم المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ، قُتل حوالي 24 ألف من مسلمي الروهينغا على يد القوات الحكومية، وفقاً لتقرير صادر عن وكالة أونتايريو للتنمية الدولية" (غير حكومية- مقرها كندا).

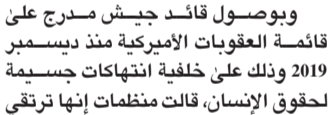
وأفاد التقرير بأن أكثر من 34 ألف من الروهينغا أُلقي بهم في النيران، وتعرض ما يزيد عن 114 ألف آخرين للضرب. وأضاف أن 18 ألف امرأة وفتاة من الروهينغا تعرضن للاغتصاب من جانب قوات الجيش والشرطة في ميانمار. كما تم إحراق أكثر من 115 ألف منزل للروهينغا، وتعرض 113 ألف منزل آخر للتخريب، بحسب التقرير. واستولى جيش ميانمار على السلطة الإثنين في انقلاب على حكومة أونج سان سو تشي المنتخبة ديمقراطياً والحاصلة على جائزة نوبل للسلام التي اعتقلت مع زعماء آخرين من حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وأعلن الجيش في بيان على محطة تلفزيونية تابعة له أنه نفذ اعتقالات رداً على "تزوير الانتخابات" وسلم السلطة لقائد الجيش مين أونج هليينغ وفرض حالة الطوارئ لمدة عام. وتشرت صفحة لحزب سو تشي على فيسبوك تم التحقق منها تعليقات، قالت إنها كتبت تحسباً لوقوع انقلاب ونقلتها عنها قولها إن على الناس الاحتجاج على

انتقون (ميانمار) - استيقظ العالم، الإثنين، على نبأ انقلاب عسكري في ميانمار من شأنه الإطاحة في أن واحد بالديمقراطية و"حقوق" مسلمي الروهينغا في البلاد. ورغم أن السلطات في ميانمار لم تبذل جهوداً كافية لحماية الروهينغا وغضت الطرف عن الاعتداءات التي تنفذها مجموعات بوذية في حق الأقلية المسلمة، يرى مراقبون في انقلاب الجيش على السلطة المدنية تعكيراً للوضع المتدهور أصلاً وتراجعا عن بعض الحقوق التي اكتسبتها الأقلية المسلمة عبر قبول السلطة المدنية للتفاوض بشأن وضعيتهم مع الأمم المتحدة وبنغلاديش المجاورة. وبعثت بنغلاديش، التي تؤوي زهاء مليون نسمة من الروهينغا الذين فروا من ميانمار، إلى "السلام والاستقرار" وقالت إنها تأمل في أن تمضي عملية إعادة اللاجئين قدماً، حيث وافقت السلطة المدنية في ميانمار بضغوط دولية على التفاوض من أجل إعادة توطين الروهينغا، إلا أن وصول الجيش إلى السلطة قد يقوّض هذه التفاهات.



أنطوني بليكن

الجيش عليه التراجع عن هذه الإجراءات على الفور



جوزيب بوريل
شعب ميانمار يريد الديمقراطية والاتحاد الأوروبي معه

واتفقت الدولتان على إعادة طواعة لأفراد الروهينغا في نوفمبر 2017، ومنذ ذلك الحين أخفقت محاولتان لإعادة اللاجئين عقب أن قال اللاجئون إنهم يخشون على سلامتهم في ميانمار. ويواصل قائد جيش مدرج على قائمة العقوبات الأميركية منذ ديسمبر 2019 وذلك على خلفية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، قالت منظمات إنها تترقى إلى الإبادة الجماعية ضد الروهينغا في البلاد، تنجّه أوضاع الأقلية المسلمة إلى المزيد من التدهور ما يثير مخاوف الأمم المتحدة من انتكاسة أوضاع من تصنفهم

كوسوفو تعلن إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل

القدس، يأمل المسؤولون الإسرائيليون في اقتناها نهاية مارس. ولم تقدم سوى الولايات المتحدة وغواتيمالا على إقامة سفارة في القدس. ووعدت دول أخرى من بينها مالاي وهدوراس باتخاذ هذه الخطوة. وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية إن الحفل شمل إزاحة الستار عن لوحة تذكارية سيتم وضعها عند مدخل سفارة كوسوفو في القدس لدى افتتاحها. وقالت ميليزا هاردينا-ستوبلا وزيرة خارجية كوسوفو إن بين بلدها وإسرائيل "رابطاً تاريخياً" وشهدت كل منهما "مساراً طويلاً وشاقاً حتى تحولت إلى دولة وشعب". وأعلنت كوسوفو الاستقلال عن صربيا في 2008. وأضافت هاردينا-ستوبلا أنها تحدثت مؤخراً مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بليكن، الذي نقل إليها دعم الرئيس جو بايدن للعلاقات الجديدة بين كوسوفو وإسرائيل والاتفاق الاقتصادي مع صربيا. وشهدت الأشهر القليلة الماضية توقيع عدة دول عربية اتفاقات لتطبيع العلاقات مع الدولة العبرية، جميعها تمت بوساطة أميركية. ووقعت كل من الإمارات والبحرين منتصف سبتمبر اتفاقاً تاريخياً لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، هو الأول بين تل أبيب والدول الخليجية، والثالث عربياً بعد مصر (1979) والأردن (1994). ولحقق بهما كل من السودان والمغرب.

القدس - دشنت إسرائيل وكوسوفو العلاقات الدبلوماسية بينهما الاثنين عبر الإنترنت بسبب أزمة فيروس كورونا، وذلك وفق اتفاق توسطت فيه الولايات المتحدة بشمل تعهد كوسوفو ذات الأغلبية المسلمة بفتح سفارة لها في القدس. وتنتظر إسرائيل إلى علاقاتها الجديدة مع البلد الصغير في منطقة البلقان باعتبارها جزءاً من عملية تطبيع أشمل مع الدول العربية والإسلامية بفضل اتفاقات رعته إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. وأعلن ترامب في سبتمبر عن إقامة علاقات بين البلدين في إطار صفقة جانبية على هامش اتفاق اقتصادي بين كوسوفو وصربيا. وبموجب الاتفاق وافقت صربيا، التي تقيم علاقات مع إسرائيل، على فتح سفارة لها في القدس. وستحصل كوسوفو لقاء إقامة بعثتها الدبلوماسية في القدس، على اعتراف إسرائيل باستقلال كوسوفو عن صربيا والذي تم في العام 2008. وخلال حفل توقيع أقيم عبر منصة زوم للاجتماعات المرئية على الإنترنت قال وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكينازي إن العلاقات الجديدة "تاريخية" وتعكس تغيراً في المنطقة، وفي علاقات العالمين العربي والإسلامي مع إسرائيل. وأضاف أشكينازي أنه تلقى طلباً رسمياً من كوسوفو بتأسيس سفارة في

إيران تدعم تشكيل حكومة إسلامية في أفغانستان

ويشير محللون إلى أن إيران تغيّر بوصلتها تجاه أفغانستان على وقع الإستراتيجيات الأميركية، ومن هنا فإن إعادة الإدارة الأميركية النظر في اتفاق السلام مع طالبان تمثل فرصة لإيران من أجل الضغط باتجاه رفع العقوبات الأميركية مقابل رفع اليد عن المتطرفين. ومحمد نعيم الأميركيون ينتمون تقريبا اتفاق السلام كل يوم

وتأتي زيارة وفد طالبان إلى إيران بعدما كان وزير الخارجية الإيراني قد أكد يوم 19 ديسمبر الماضي في تصريح أدلى به إلى قناة "طلوع نيوز" الأفغانية، أنه "بحسب القانون، لم تقم إيران حتى الآن بحذف طالبان من قائمة الجماعات الإرهابية". وقوبل وجود وفد طالبان في إيران بمعارضة بعض المسؤولين الأفغان، حيث قال رئيس أركان الجيش الأفغاني ياسين ضياء إن "طالبان لا تقاتل ضد الولايات المتحدة بل ضد شعب أفغانستان". وتؤكد إيران أنها تتعاون مع طالبان للحد من "مكافحة داعش". وسيق أن اتهمت الإدارة الأميركية النظام الإيراني بـ"تسليح" طالبان وتمويلها لقتل جنود أميركيين. وأفادت قناة "سي.إن.إن" الإخبارية في أغسطس الماضي، أنه بناء على وثائق الأجهزة الأمنية الأميركية فقد كافت إيران مقاتلي طالبان، في وقت سابق، على مهاجمة أهداف أميركية في أفغانستان. وكان من بين هذه الهجمات استهداف قاعدة باغرام الجوية في ديسمبر العام الماضي، والذي أدى إلى مقتل مدنيين اثنين وإصابة أكثر من 70 شخصاً بينهم أميركيون. وبعد أقل من شهر على هجوم قاعدة باغرام قررت الولايات المتحدة قتل قاسم سلیماني القائد السابق لفيلق القدس التابع للحرس الثوري في غارة جوية قرب مطار بغداد في العراق.

ويشير هؤلاء إلى أن الملف الأفغاني ورقة قوة لدى طهران من أجل الضغط على الرئيس الأميركي جو بايدن لرفع العقوبات الأميركية المفروضة عليها، والعودة سريعاً إلى الاتفاق النووي في ظل وجود مساعٍ إسرائيلية لعلقة رفع العقوبات. وعلى مدار سنوات طويلة، حافظت إيران على علاقات قوية مع حركة طالبان المعلن الأفغانية، إلا أن مؤشرات التقارب المعلن بين الطرفين بدأت في التزايد عقب فتح مكتب تمثيل لطالبان في مدينة مشهد الإيرانية، كما كشفت عملية تصفية زعيم طالبان الملا اختر محمد منصور في باكستان في مايو 2016 عن علاقات وثيقة بين إيران وطالبان، حيث كان منصور عاداً من إيران إلى باكستان قبل مقتله.

طهران - أعلن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن بلاده تدعم تشكيل "حكومة إسلامية شاملة" في أفغانستان، في تصريح أثار حفيظة في أفغانستان، التي أعلنت نيتها العودة إلى السلطة بعد الإطاحة بحكومتهم سنة 2001. والتقى ظريف، الأحد، المساعد السياسي في حركة طالبان الملا عبدالغني برادر والوفد المرافق له في طهران للنشاور بشأن عملية السلام في أفغانستان. ويرى مراقبون أن النظام الإيراني يسعى من خلال لقائه وفدا من المتطرفين الأفغان إلى مفاوضة الإدارة الأميركية التي أعلنت نيتها التراجع عن اتفاق السلام مع طالبان الذي وقعته الإدارة السابقة.



حلفاء المصلحة